

والأربعين . تغريباً عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، يضمنة نتائج التدابير المتخذة عملاً بذلك القرار .

سبيل اعتناد حشك دولي يستعمل على معايير دولية للتحقيق تتحقق ملائماً في جميع حالات الوفاة في ظروف مرتبة . بما في ذلك النص على تسريع الجنة على النحو المناسب :

وإذ تشير إلى مرار لجنة حقوق الإنسان ٢٧/١٩٨٧ المورخ في ١٠ أذار/مارس ٦١(١٩٨٧) وتحيط علماً بقرار اللجنة ٥٤/١٩٨٨ المورخ في ٨ أذار/مارس ٦٢(١٩٨٨) المتعلمين بالخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان ،

١١ - تويد مقترح المقرر الخاص بشأن العناصر التي ينبغي إدراجها في هذه المعايير الدولية :

١٢ - ترى أنه ينبغي للمقرر الخاص ، لدى فاته بولاته ، مواصلة النايس وتلقي معلومات من الحكومات ، وهيئات الأمم المتحدة ، والوكالات المختصة ، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وكذلك الخبراء الطبيين والশرعيين :

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يستمر في توفير كل ما يلزم من مساعدة للمقرر الخاص لكي ينضطلع بولاه على نحو فعال :

١٤ - تطلب مرة أخرى إلى الأمين العام أن يواصل بذل أفضل مساعيه في الحالات التي بيدها فيها عدم احترام أحد الأدنى من معايير الضمانات القانونية المنصوص عليها في المواد ٦ و ١٤ و ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ٢٠(٢٠) :

١٥ - تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تضع ، في دورتها الخامسة والأربعين ، استناداً إلى تقرير المقرر الخاص الذي سيعده وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/١٩٨٢ و ٣٦/١٩٨٣ و ٣٦/١٩٨٦ و ٤٠/١٩٨٥ و ٤٠/١٩٨٤ و ٣٨/١٩٨٨ و ٦٠/١٩٨٧ ، توصيات تتعلق بالإجراءات المناسبة لمكافحة ممارسة الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المقيدة والفضاء عليها في آخر الأمر .

الجلسة العامة ٧٥

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٥٢/٤٣ - وضع ترتيبات إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة .

إذ تشير إلى مرارها ١٢٧/٣٢ المورخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وإلى جميع قراراتها اللاحقة له المعلمة بوضع ترتيبات إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان . ولاسيما القراران ١٥٣/٤١ و ١٥٤/٤١ المورخان في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة قد دعى الأمين العام ، في مرارها ١٥٤/٤١ ، إلى أن يقدم إليها ، في دورتها الثالثة

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن وضع ترتيبات إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١٧٠(١٧٠) .

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرز ، حتى الآن ، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي تحت رعاية الأمم المتحدة والوكالات المختصة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية .

وإذ تؤكد من جديد أن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحراس الأساسية ، وأن تبادل المعلومات والخبرات في هذا الميدان فيما بين المناطق الإقليمية ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، يمكن أن يتحسن ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام :

٢ - تلاحظ باهتمام أن الاتصالات المختلفة بين الأجهزة واللجان الإقليمية ، والأمم المتحدة ، قد استمرت وعززت بالخدمات الاستشارية وأنشطة المساعدة التقنية ، ولاسيما الأنشطة المتعلقة بتنظيم الدورات التدريبية الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حقوق الإنسان :

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل دراسة إمكانية تشجيع هذه التطورات :

٤ - تدعوا الدول في المناطق التي لا توجد فيها بعد ترتيبات إقليمية في مجال حقوق الإنسان إلى أن تنظر في عقد اتفاقات بغية إنشاء آليات إقليمية مناسبة في منطقة كل منها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان :

٥ - ترحب بأن البرنامج الفرعى ٥ من الخطة المتوسطة الأجل للأنشطة المتعلقة بالخدمات الاستشارية وبأنشطة المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان ، وهو البرنامج الفرعى الذي يسير

اللائسانية أو المهمة^(١٧٧) . وفي الاتفاقية الدولية للفضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(١٧٨) .

وإذ تنبه إلى إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الاجرام والتعسف في اسعفال السلطة^(١٧٩) ، والضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام^(١٨٠) ، فضلاً عن المبادئ الأساسية الخاصة باستقلال السلطة القضائية^(١٨١) ، ومدونة فواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين^(١٨٢) ، والقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء^(١٨٣) .

واقتناعاً منها بأهمية الانتهاء من مشروع مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ، واعتئاده .

وإذ تؤكد أهمية المبادئ الواردة في قرارها ١٢٠/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن وضع معايير دولية في ميدان حقوق الإنسان .

وإذ تشير إلى قراراتها ١٤٦/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . و ١٤٩/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . و ١٤٣/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل ،

وإذ تقر بمساهمة لجنة حقوق الإنسان الهامة في ميدان حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل ، و ٤٠/١٩٨٨ ، المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، المتعلق باستقلال وزراة رجال القضاء والمحلفين والمستشارين واستقلال المحامين ، و ٤٥/١٩٨٨ ، المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، المتعلق بالاحتجاز الإداري دون توجيه انها أو محاكمة ، و ٦٨/١٩٨٨ ، المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، المتعلق بحالات الإعدام العسفي أو الإعدام بإجراءات موجزة^(١٧٧) .

وإذ تعترف بأهمية العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة في هذا المجال في إطار برنامج عملها في ميدان منع الجريمة والفضاء

إله الأمين العام في تقريره . يتيح الإمكانيات وضع ترتيبات إلزامية في المناطق التي لا زالت تفتقر إليها :

٦ - تحيط علماً بإعلان الأمين العام في تقريره ، أنه من المفيد ، تحقيقاً للهدف المذكور أعلاه ، عند حلقات دراسة في المناطق المعنية بحيث يستعن في هذه الحلقات الدراسية بعرفة وخبرة الوكلالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة في تلك المناطق ، فضلاً عن الخبرة المكتسبة من وضع ترتيبات في مناطق أخرى :

٧ - تؤيد المنشدة التي وجهت إلى كل الحكومات ، في هرار لجنة حقوق الإنسان ٥٤/١٩٨٨ ، بأن تفكك في الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الأمم المتحدة لتنظيم دورات إعلامية و/أو تدريبية على الصعيد الوطني . في إطار برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان ، للموظفين الحكوميين المختصين بقصد تطبيق المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان وخبرات هيئات الدولة المختصة :

٨ - تطلب إلى اللجنة أن تستمر في إلاء اهتمام خاص لأنسب الوسائل تقديم المساعدة إلى بلدان المناطق المختلفة ، إذا طلبتها ، في إطار برنامج الخدمات الاستشارية والتقدمة . عند الاقتضاء ، بالوصيات المناسبة :

٩ - تدعى الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والأربعين ، تقريراً عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، يضمّنه نتائج الدورات المتخذة عملاً بهذا القرار :

١٠ - تقررمواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الخامسة والأربعين .

الجلسة العامة ٧٥ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٥٣/٤٣ - حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل

إن الجمعية العامة ،

مهتمة بالمبادئ الواردة في المواد ٣ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١٧٩) . فضلاً عن الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٨٠) ، وبصفة خاصة المادة ٦ التي تنص صراحة على أنه لا يجوز ، بعضاً ، حرمان أي إنسان من حياته . وبحكم الحكم بعقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون التامة عشرة من العمر^(١٨١) .

ومهتمة أيضاً بالمبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو

(١٧١) القرار ٣٤/٤٠ ، المرفق .

(١٧٢) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ ، المرفق .

(١٧٣) انظر : مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، ميلانو ، ٢٦ آب/أغسطس - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ : تقرير أعدته الأمانة العامة (مسؤوليات الأمم المتحدة . رقم المبيع ١ A. 86. IV.) ، الفصل الأول ، الفرع دال - ٢ .

(١٧٤) مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، جنيف ، ٢٢ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ : تقرير أعدته الأمانة العامة (مسؤوليات الأمم المتحدة . رقم المبيع ٤ IV. 1956.) ، المرفق الأول ، ألف .